

Distr.: General
8 January 2010
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30) الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم، كل أربعة أشهر على الأقل، تقارير عن الحالة في الصومال وعن الجهود المبذولة لدفع عملية السلام، وعملاً كذلك بالفقرة ١٣ من منطوق قرار مجلس الأمن ١٨٧٢ (٢٠٠٩) التي طلب فيها المجلس إليّ أن أتخذ الإجراءات المحددة في الفقرات من ٨٢ إلى ٨٦ من تقرير المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/2009/210)، وأن أقدم تقريراً عن التقدم المحرز. ويوفر هذا التقرير الموحد معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية التي استجرت في الصومال منذ تقديم تقريريّ المؤرخين ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (S/2009/373) و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (S/2009/503)، وتقيماً للحالة السياسية والأمنية وحالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني، فضلاً عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج التدريجي المشتمل على ثلاث مراحل المبين في التقرير الذي قدمته في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ويتناول التقرير أيضاً الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، والجهود التي بذها المجتمع الدولي لمكافحة القرصنة بعد تقديم تقرير المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2009/590).

ثانياً - التطورات الرئيسية في الصومال

ألف - التطورات السياسية

٢ - واصلت الحكومة الاتحادية الانتقالية توطيد وتوسيع القاعدة الداعمة لها على ثلاث جهات. أولاً، كثفت الحكومة جهودها الرامية إلى توسيع القاعدة الداعمة لها في صفوف

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.



جماعات المعارضة الرئيسية في مقديشو؛ ثانيا، وطدت الحكومة التعاون بينها وبين حركة أهل السنة والجماعة؛ ثالثا، بدأت الحكومة استعراضا معمقا لعلاقتها مع سلطات "بونتلاندا" الإقليمية. ونفذ عدد متزايد من عناصر المعارضة المسلحة العنف وجنحوا إلى العمل من أجل السلام في شراكة مع الحكومة، ويشمل ذلك خروج محمد فاروق وعلي حسن غيدي من حركة الشباب، وهما اثنان من كبار عناصرها، إلى جانب نحو ٥٥٠ مقاتلا من مقاتليها، مما يشير إلى تنامي الانقسامات داخل حركة الشباب.

٣ - وظلت الحكومة الاتحادية الانتقالية تفتقر إلى الموارد الكافية والمنظمة التي تمكنها من مساعدة من هجروا الجماعات المتمردة. وحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، لم تكن الحكومة قد تلقت إلا ٥,٦ ملايين دولار من الـ ٥٨ مليون دولار التي تم التعهد بتقديمها في بروكسل في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، فأودع منها مبلغ ٣ ملايين دولار في حساب الحكومة مباشرة، وهو الحساب الذي تديره شركة برايس ووتر هاوس كوبرز (PricewaterhouseCoopers)، وهي شركة المحاسبة التي استعانت بها الحكومة لتحسين المساءلة المالية فيها، ودفع منها مبلغ قدره ٢,٦ مليون دولار عن طريق الاتحاد الأفريقي لتغطية أجور قوات الأمن الصومالية.

٤ - وعملا باتفاق التعاون الموقع بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وجماعة أهل السنة والجماعة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، يستكشف الكيانان في الوقت الحاضر طرائق تنفيذ التعاون السياسي والعسكري، بما في ذلك تقاسم السلطة. ويدعم ممثلي الخاص التنفيذ الكامل لاتفاق التعاون الموقع في ٢٣ آب/أغسطس بين الحكومة وسلطات "بونتلاندا"، الذي يغطي التعاون السياسي، بما في ذلك تحديد موقع في "بونتلاندا" للجنة الدستورية الاتحادية المستقلة، والتعاون الأمني وخاصة في مجال مكافحة القرصنة.

٥ - وفيبادرة تنم عن تحسن الأداء، انتهت الحكومة الاتحادية الانتقالية من وضع تقديرات الميزانية الخاصة بها للفترة الممتدة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وقد بلغت ٥٥,٢ مليون دولار، والتوقعات الخاصة بالإنفاق في عام ٢٠١٠ الذي ينتظر أن يصل إلى ١١٠,٤ ملايين دولار. وتستأثر مرتبات قوات الأمن الوطنية بنصف الميزانية، في حين يخصص بقية التمويل للمؤسسات الاتحادية الانتقالية. ويعتمد ٨٠ في المائة من الميزانية على المساعدة الخارجية، أما النسبة المتبقية فتمول أساسا من العائدات التي يدرها ميناء مقديشو ومطار مقديشو. وقد أشاد مجلس الوزراء الصومالي والمشتغلون بتربية الماشية والنشاط التجاري برفع المملكة العربية السعودية الحظر المفروض على استيراد الثروة الحيوانية من الصومال، بوصفه تدبيراً سيسهم في زيادة عائدات الحكومة.

٦ - وتسعى الحكومة الاتحادية الانتقالية أيضا إلى الاضطلاع ببرنامج يحقق الاستقرار بالاستناد إلى الأولويات السياسية والاجتماعية والإقتصادية التي تم تحديدها كي تنفذ خلال الفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية. فضلا عن ذلك، تسعى الحكومة إلى التصدي للتحديات الأمنية التي منعت البرلمان الاتحادي الانتقالي من أن يعمل بقدر أكبر من الفعالية. وقد انعقد البرلمان مجددا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بعد أن تعذر انعقاده لمدة أربعة أشهر متتالية بسبب غياب عدة أعضاء من البرلمان عن الصومال. ووافق مجلس الوزراء على تعيين الدكتور محمد عمر فرح القاضي الرئيسي للمحكمة العليا الصومالية، وعلى إبدال كبار القادة العسكريين وقادة الشرطة سعيا إلى دعم جهاز الأمن الداخلي التابع لها. فُعِّين العقيد محمد جيلي كاهية قائدا عسكريا جديدا، وتولى الفريق أول علي محمد حسن قيادة قوات الشرطة الصومالية.

٧ - ومن التطورات الهامة التي قد تشجع بلدانا أخرى على أن يكون لها وجود جديد في مقديشو القرار الذي اتخذته حكومة جيبوتي في أواخر تشرين الأول/أكتوبر بإعادة فتح سفارتها في مقديشو، بعد أن كانت قد أغلقتها في عام ١٩٩١. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، تسلم الرئيس شيخ شريف أحمد أوراق اعتماد سفير جيبوتي الجديد.

٨ - وفي "صوماليلاند"، تصاعد التوتر في مطلع أيلول/سبتمبر بعد أن أعلنت لجنة الانتخابات الوطنية إرجاء الانتخابات الرئاسية التي كان مقررا إجراؤها في ٢٧ أيلول/سبتمبر. وكانت هذه هي المرة الخامسة التي يؤجل فيها الاقتراع، الذي كان يعتزم إجراؤه أصلا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وخفت حدة التوتر الذي نجم عن ذلك بعد تمديد ولاية الرئيس ونائب الرئيس لمدة شهر وتوقيع مذكرة تفاهم بين الحزب الحاكم، حزب الشعب الديمقراطي الموحد، وحزبي المعارضة، حزب السلام والوحدة والتنمية وحزب العدالة والرفاه. وبينت مذكرة التفاهم، التي تم التوصل إليها بوساطة من إثيوبيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الخطوات التي يتعين اتخاذها لعقد الانتخابات الرئاسية. وبموجب المذكرة، اتفقت الأحزاب السياسية الثلاثة على إرجاء الانتخابات ريثما يتم الانتهاء من تسجيل الناخبين؛ وتقديم موعد الانتخابات الرئاسية عن موعد انتخابات المجالس المحلية؛ وإنشاء لجنة وطنية جديدة للانتخابات؛ وإنشاء لجنة تقنية مسؤولة عن تنفيذ تدابير بناء الثقة وتيسير اتباع نهج توافقي إزاء المشاكل المقبلة. ويسرني أن ألاحظ أن الأطراف قد مضت قدما وأن الأعضاء الجدد في اللجنة قد أقسموا اليمين في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر.

٩ - وظلت الحالة السياسية في إقليم "بوتلاند" المتمتع بالاستقلال الذاتي هادئة بوجه عام، على الرغم من وقوع حوادث عنف مرتبطة بالقتال بين القبائل، إلى جانب عمليات

الخطف والاعتقال. وبدأت سلطات "بونتلاندا" أيضا برنامجا يستهدف التعجيل بمحاكمة القراصنة المشتبه فيهم.

١٠ - واستجمعت عملية وضع دستور للصومال زحما في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، مع إعادة تشكيل اللجنة الدستورية الاتحادية المستقلة ومضاعفة عدد أعضائها ليصل إلى ٣٠ عضوا، من بينهم ست مفوضات. واستهلت مجموعة الشركاء الدوليين برامج بناء القدرات مرة أخرى، وتشاركت مع وزارة الدستور والشؤون الاتحادية في إعداد خطة عمل ستوجه عملية وضع الدستور خلال الأشهر الثلاثة المقبلة. ويعتزم أن تنظم في جيبوتي دورة توجيهية تضم اللجنة الدستورية الاتحادية المستقلة ووفدا من "بونتلاندا"، وأعضاء البرلمان.

١١ - واستمر فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال في تعبئة الدعم لعملية المصالحة الوطنية. وبعد أن عقد فريق الاتصال الدولي اجتماعا في ٢٣ أيلول/سبتمبر على هامش الجمعية العامة، بناء على طلب السيد أودينغا رئيس وزراء كينيا والسيد فراتيني وزير خارجية إيطاليا، عقد بعد ذلك جلسة عمل غير رسمية في بروكسل في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر استضافتها رئاسة الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية. وحث رئيس الوزراء شارماركي المناهجين على التخفيف من بعض الاشتراطات التي تثبط تدفق المساعدات إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية، في حين طالب الشركاء الدوليون الحكومة الاتحادية الانتقالية باتخاذ مزيد من الخطوات على صعيد السياسات لرسم الطريق المفضي إلى تنفيذ اتفاق جيبوتي وأداء المهام الانتقالية.

١٢ - وقد عقد اجتماع لفريق الاتصال الدولي استضافته منظمة المؤتمر الإسلامي في جدة، بالمملكة العربية السعودية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر وقدمت الحكومة استراتيجيتها لعام ٢٠١٠ بشأن ما يلي: (أ) المصالحة والتواصل؛ و (ب) الأمن؛ و (ج) عقد مؤتمر دولي بشأن الانتعاش وإعادة البناء؛ و (د) آليات التنسيق المتبعة بين الحكومة والمجتمع الدولي. وأكد فريق الاتصال الدولي أن عملية جيبوتي لا تزال تمثل الإطار الذي ينبغي أن تجري فيه كل الجهود الدولية. وحث المجتمع الدولي على تقديم دعم عملي، ومباشر حيثما أمكن، إلى الحكومة. كما دعا فريق الاتصال المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدة منسقة وجيدة التوقيت ومستمرة لبناء مؤسسات الأمن الصومالية، بوسائل من بينها المساعدة في دفع رواتب الجنود والمدربين. وأعلنت منظمة المؤتمر الإسلامي أثناء الاجتماع اعترافها بفتح مكتب في مقديشو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وتنفيذ أنشطة في مجال العمل الإنساني والإنعاش بقيمة ٥٠ مليون دولار. وأخيرا وافق فريق الاتصال على عقد مؤتمر دولي بشأن الإنعاش وإعادة البناء في القريب العاجل، على النحو المحدد في اتفاق جيبوتي.

١٣ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قام الرئيس شريف بعدد من الزيارات إلى الخارج في إطار جهوده لتعبئة الموارد المالية، ريثما يجري الإفراج عن الأموال التي تم التعهد بتقديمها في بروكسل. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، جدد الرئيس شريف، في كلمته أمام الجمعية العامة، نداءه بتقديم مساعدة عاجلة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية، وأوضح أولويات حكومته وهي: تحسين الحالة الأمنية، وتعزيز المصالحة، وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية. وزار الرئيس أيضا الولايات المتحدة الأمريكية، والكويت، واليمن، حيث أطلع السلطات على الجهود التي تبذلها حكومته لإحلال السلم والاستقرار في الصومال. وأكد التزام حكومته بمواصلة الحوار مع كل من المعارضة السياسية والجماعات المسلحة.

١٤ - وزار الرئيس شريف، في إطار جهوده الرامية إلى إشراك صومالي الشتات، ولايات مينيسوتا وأوهايو وإيلينوي، التي تضم أكبر الجاليات الصومالية في الولايات المتحدة. وعقد اجتماعات مع جميع قطاعات الجالية الصومالية وألقى كلمة في جمع حاشد.

١٥ - وفي إطار مشاركة الأمم المتحدة في عملية السلام في الصومال، زار وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ب. لين باسكو، المنطقة في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وأجرى محادثات مع رؤساء كينيا وبوروندي وأوغندا، ناقش فيها سبل المضي قدما في تعزيز الاستقرار والمصالحة الوطنية في الصومال. وأكد وكيل الأمين العام السيد التزام الأمم المتحدة القوي بدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. واجتمع في نيروبي مع رئيس وزراء الصومال. وأعرب السيد باسكو، أثناء اجتماع منفصل عقده في نيروبي مع ممثلي الأوساط الدبلوماسية وفريق الأمم المتحدة القطري، عن أسفه لانخفاض مستوى المساعدات الدولية المقدمة إلى الحكومة والتأخر الكبير في الإفراج عن الأموال التي تم التعهد بها في مؤتمر بروكسل.

باء - الحالة الأمنية

١٦ - ظل انعدام الأمن منتشرًا على نطاق واسع في كل أنحاء الصومال. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، سُن هجوم إرهابي أثناء حفل تخرج طلبة الطب في أحد فنادق مقديشو. وتشير التقارير إلى أن ما لا يقل عن ٢٣ شخصا قد قتلوا، من بينهم ثلاثة وزراء، وطلبة متخرجون، وصحفيون. كما أصيب أعضاء في هيئة التدريس، وبرلمانيون، وأفراد من أسر الطلاب. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات طارئة وأصدر بيانًا رئاسيًا (S/PRST/2009/31) أدان فيه الهجوم الإرهابي، وحث على إجراء تحقيق شامل، ودعا إلى تقديم مرتكبي الهجوم للعدالة على وجه السرعة.

١٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، شنت جماعات متمردة، في مناسبتين منفصلتين، هجمات بمدافع الهاون على الطائرة التي تقل الرئيس شريف. وأدى التوتر في مقديشو بين حركة الشباب وحزب الإسلام إلى تزايد الاشتباكات بين المجموعتين.

١٨ - وظلت المواجهات في مقديشو تُقيد قدرة المجتمع الدولي على أن ينفذ بشكل كامل البرامج الإنسانية الحيوية. وفي باي وباكول، استمرت حركة الشباب في منع عودة حضور الأمم المتحدة، بإصرارها على ضرورة توقيع مذكرة تفاهم، ودفع رسوم تسجيل تبلغ آلاف الدولارات لكل وكالة من وكالات الأمم المتحدة قبل دخولها من جديد. وأدى هذا إلى عرقلة حضور الموظفين الدوليين لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الرؤية العالمية، ولكن البرامج تواصلت تحت إشراف الموظفين الوطنيين.

١٩ - وعلى الرغم من أن مقديشو ظلت هي بؤرة التمرد، فقد نشب القتال في أجزاء أخرى من البلد، وخاصة في بلتويي وكيسمايو، وكذلك في منطقتي غيدو وباكول. وظل التوتر يسود منطقتي غلغادود ومودوغ الشماليين، فوُجعت مواجهات عديدة بين الجماعات المسلحة المتناحرة. كما استمرت التوترات بين السلطات الإقليمية لكل من "بونتلاندا" و"صوماليلاند". وتزايد عدم الاستقرار في "بونتلاندا" بسبب وقوع عدة حوادث عنيفة من بينها عمليات اغتيال. وانتكست الجهود التي بذلتها سلطات "بونتلاندا" لتحسين الأمن. عندما اغتيل قاض كبير وعضو في البرلمان في يوم واحد على أيدي مسلحين مجهولين. وكان هذا القاضي معروفا بإصداره أحكاما قاسية على أعضاء حركة الشباب، والمتجرين بالبشر، والقراصنة.

٢٠ - وفي كيسمايو، تواصل القتال بين حركة الشباب وحزب الإسلام من أجل السيطرة على المنطقة. وارتكبت المجموعتان المتنافستان سلسلة من الاغتيالات الموجهة أودت بحياة عدد من كبار أعضاء حزب الإسلام وحركة الشباب. وأدت هذه الاغتيالات، فيما يبدو، إلى تجدد ظهور "أباطرة الحروب" ذوي الأساس العشائري والساعين إلى تحقيق مكاسب اقتصادية أكثر من سعيهم إلى تنفيذ أيديولوجية أو استراتيجية معينة.

جيم - القرصنة

٢١ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، قدمت تقرير (S/2009/590) المتعلق بالقرصنة وأعمال السطو المسلح قبالة سواحل الصومال، وتنفيذ القرار ١٨٤٦ (٢٠٠٨). وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٩٧ (٢٠٠٩) الذي قام فيه، ضمن جملة أمور، بتجديد الصلاحية التي حولها للدول والمنظمات الإقليمية المتعاونة مع

الحكومة الاتحادية الانتقالية في مكافحة القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال، لمدة اثني عشر شهرا.

٢٢ - وعقد الفريقان العاملان الأول والثاني التابعان لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال (فريق الاتصال) اجتماعين في يومي ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ويومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر على التوالي. وأجرى الفريق العامل الأول تقييما هاما للاحتياجات اللازمة لوضع إطار للقدرات الإقليمية لمكافحة القرصنة. والأمانة العامة للأمم المتحدة مستعدة لأن تقدم، بالتنسيق الوثيق مع المنظمة البحرية الدولية، الدعم لفريق الاتصال في تنفيذ المشاريع التي يقع عليها الاختيار.

٢٣ - وبعد انقضاء فترة الأمطار الموسمية، استأنف القراصنة هجماتهم على السفن في عرض البحر. وعلى الرغم من عدم وقوع هجمات اختطاف ناجحة في خليج عدن منذ تموز/يوليه، فقد أخذ القراصنة يهاجمون الآن سفنا تبعد عن سواحل الصومال بألف ميل بحري داخل المحيط الهندي، وأصبحت عملياتهم أكثر تطورا بوجه عام. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، مدد وزراء الخارجية والدفاع في الاتحاد الأوروبي لمدة سنة إضافية عملية أطلنطا لمكافحة القرصنة في المحيط الهندي، التي ينفذها الاتحاد الأوروبي. وظل نشر السفن الحربية لحلف شمال الأطلسي وعملية أطلنطا، إلى جانب المبادرات الفردية التي تقوم بها دول مثل الصين واليابان وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي، يحدث أثرا إيجابيا. وجعل الحضور البحري الدولي قبالة سواحل الصومال القيام بعمليات في هذه المنطقة باهظ التكاليف بالنسبة للقراصنة.

دال - الحالة الإنسانية

٢٤ - ولا تزال الحالة الإنسانية في الصومال بالغة السوء، فضلا عن ذلك وبحسب ما ورد في تقرير أصدرته شبكة نظم الإنذار المبكر بالجماعة في شهر تشرين الأول/أكتوبر، لن تتحسن حالة الأمن الغذائي قبل آذار/مارس ٢٠١٠ وسيستمر أثر الجفاف الحالي. وسيظل أكثر من ٣,٦ ملايين صومالي، أي نحو ٥٠ في المائة من العدد الإجمالي للسكان، بحاجة إلى المساعدة الإنسانية أو إلى دعم سبل كسب العيش في عام ٢٠١٠. وقد أدى وجود عناصر جماعة "الشباب" المتشددة، المعادية للمنظمات الإنسانية، إلى زيادة تقلص المجال المتاح للعمل الإنساني. فالتصريحات المؤججة للمشاعر ضد منظمات الإغاثة المشتبه في إفسادها لممارسات إسلامية، والتهديدات الموجهة ضد العاملين في المجال الإنساني، والرفض الصريح للمعونة الغذائية الأجنبية، والمطالبات بدفع "رسوم تسجيل"، كل ذلك قد زادت حدته مما قيد قدرة الوكالات الإنسانية على تلبية الاحتياجات. ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة لمواصلة تقديم

الخدمات يجري حالياً تعزيزها للحفاظ على استمرار العمليات الحيوية لتقديم المعونات الغذائية في جنوب ووسط الصومال ولتتبع نزوح السكان بأعداد ضخمة. وستُعطى الأولوية لتقديم المساعدة الإنسانية لمقديشو وأفغويي والمناطق الأشد تضرراً بالجفاف في جنوب ووسط الصومال. ويوجد حالياً في مقديشو ٤٠٠.٠٠٠ وفي أفغويي ٤٦٠.٠٠٠ من المشردين داخلياً، إلى جانب غيرهم من المستفيدين من المساعدة.

٢٥ - ولا يزال الوصول إلى السكان المتضررين يشكل تحدياً لقدرة وكالات الإغاثة الإنسانية على الاستجابة ويستمر حيز الأعمال الإنسانية في التقلص بسبب الاعتداءات المتكررة على العاملين في مجال الإغاثة. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ العدد الإجمالي للمشردين داخلياً في الصومال ١,٥٥ مليون، يتركز ٩٣ في المائة منهم في المناطق الجنوبية والوسطى، ومن ضمنهم ٥٢٤.٠٠٠ في ممر أفغويي. ومن المتوقع أن يستمر اتجاه النزوح هذا خلال عام ٢٠١٠. وأثناء زيارة والتر كيلين، ممثلي المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، إلى الصومال في الفترة من ١٤ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أعرب عن قلقه إزاء قلة الدعم المقدم للمشردين داخلياً، ودعا جميع الأطراف إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية لكفالة سلامة العاملين في مجال الإغاثة ودعم التقديم المحدود أصلاً للمساعدات الإنسانية اللازمة بشكل ملح.

٢٦ - وعلى الرغم من أن الاحتياجات الإنسانية قد زادت في عام ٢٠٠٩، حصل انخفاض كبير في تمويل العمليات الإنسانية. وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، تم تمويل عملية النداء الموحد للصومال بنسبة ٦٠ في المائة، بعد تلقي ٥١٢ مليون دولار من أصل المبلغ المطلوب وقدره ٨٥١ مليون دولار. وكان للإفراج البطيء عن المبالغ الجديدة والانخفاض العام في التمويل الإجمالي أثر مباشر على الأعمال الإنسانية في الصومال. وأسفر الحد من برامج الإمداد بالمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية في أرجاء البلد إلى زيادة خطر الإصابة بالإسهال المائي الحاد. وأسفر كل من انخفاض مستويات التمويل وانقطاع خطوط الإمدادات إلى خفض حصص الإعاشة أو تأجيل وصولها واستلزم إعادة ترتيب أولويات التدخلات الرامية إلى إنقاذ الأرواح.

٢٧ - وساعد الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في مواصلة الأنشطة الإنسانية الأساسية بمواجهة انخفاض التمويل. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر، خصص هذا الصندوق ٢٧,٣ مليون دولار لسبع وكالات تابعة للأمم المتحدة من أجل برامج إنقاذ الحياة، وكذلك من أجل الخدمات الحيوية لمجتمع المساعدة الإنسانية وشمل ذلك إصلاح مهابط المطارات. وخصص الصندوق المشترك للطوارئ من أجل الصومال الذي يدار محلياً،

وهو صندوق الاستجابة الإنسانية، ٨,٦ ملايين دولار لـ ٤٢ مشروعاً بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر.

هاء - حقوق الإنسان وحماية المدنيين

٢٨ - واصلت المجموعات المسلحة، بما فيها حركة الشباب، شن هجمات على الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من المناطق التي يرتادها المدنيون. ومن المحتم أن المدنيين باتوا في خطر كبير في المناطق المتأثرة بسبب الطبيعة الحضرية للتزاع والفشل المتكرر لجميع الأطراف في حصر الاقتتال في أهداف عسكرية محددة بوضوح.

٢٩ - وشملت الحوادث التي أبلغ عنها المشردون واللاجئون تعرضهم للاغتصاب والنهب والاعتداء بالضرب أثناء هروبيهم. وأثارت القلق بشكل خاص التقارير المتزايدة عن حالات العنف الجنسي في مستوطنات المشردين داخلياً، ولا سيما في "بونتلانند" و "صوماليلاند".

٣٠ - وواصلت حركة الشباب والمجموعات المسلحة الأخرى انتهاك حقوق المرأة في جنوب الصومال ووسطها. وواجهت النساء الاحتجاز التعسفي وتقييد حرية التنقل وغيرها من أشكال الاعتداء عليهن لعدم امتثالهن للأوامر، بما في ذلك عدم الالتزام بآداب اللباس. ومما يثير بالغ القلق تصاعد نمط المعاملة اللاإنسانية والمهينة، وحالات الجلد والعقوبات البدنية. وأفيد أن الصوماليين في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون يخضعون للمحاكمة في "محاكم" أنشأتها حركة الشباب، بدون ضمانات الأصول القانونية الواجبة، واستناداً إلى تفسير حركة الشباب للشريعة الإسلامية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، رجمت امرأتان حتى الموت في واجد بعد أن أدانتهم محاكم حركة الشباب بتهمة الزنا، ورجم رجل حتى الموت في ميركا بتهمة الاغتصاب.

٣١ - وفضلاً عن ذلك، خضع الصحفيون بصورة متكررة للتهديدات والاحتجازات التعسفية القصيرة الأجل، ولا سيما في بايدوا وكيسمايو. وفي عام ٢٠٠٩، قتل تسعة صحفيين في مقديشو وأفغويي وبيلدوين. وأسفرت هذه الاعتداءات عن إقفال إذاعة ورسان، وإذاعة جوبا، ومحطة إذاعة أخرى في بيدوا، وتسببت بفرار العديد من الصحفيين إلى كينيا وأوغندا وجيبوتي.

٣٢ - وجرح مئات الأطفال وقتلوا أو تعرضوا للتشويه كنتيجة مباشرة للتزاع. وتحققت شبكة رصد الحماية في الصومال من تقارير عن إصابة ٣٦٠ طفلاً على الأقل بجروح ومقتل

١٧٥ طفلاً بسبب النزاع. وفي جنوب الصومال ووسطها، تشير الدلائل إلى أن جميع أطراف النزاع تقوم بتجنيد الأطفال في القوات المسلحة.

٣٣ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، عقب إحاطة قدمها الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال إلى مجلس حقوق الإنسان، اتخذ المجلس قراره ٢٦٥/١٢ الذي دعا جميع الأطراف إلى الكف عن ارتكاب جميع أشكال العنف ضد السكان المدنيين ومنع الاعتداءات ووضع حد لها. وحث أيضاً على زيادة المساعدة التقنية للعمل على منع حدوث الانتهاكات والاعتداءات.

٣٤ - وفي خطوة غير مسبقة، أعلن مجلس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية عزمه على التصديق على اتفاقية حقوق الطفل ووافق على إنشاء لجنة للنظر في الموامة بين أحكامه وبين التشريعات الوطنية والشريعة الإسلامية. والصومال هي أصلاً طرف في المعاهدات الدولية الأربعة الأخرى لحقوق الإنسان.

٣٥ - ويجري كل من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مباحثات حالياً مع الحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن تنفيذ إطار التعاون التقني المشار إليه في تقريره الأخير. ويشمل ذلك تقييم الخيارات لإعداد الوثائق ورسم الخرائط، وفقاً للمادة ٩ من اتفاق جيبوتي.

ثالثاً - تعبئة الموارد

٣٦ - عقدت إدارتا الشؤون السياسية والدعم الميداني اجتماعاً للبلدان المانحة الرئيسية في نيويورك يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، لمتابعة وضع صرف مبالغ التعهدات المؤكدة. وأقرت البلدان المانحة المساهمة بالحاجة الملحة لدفع المبالغ المتبقية التي تم التعهد بها ووافقت على تنسيق تدريب قوات الأمن عن طريق لجنة الأمن المشتركة. وأعلنت المفوضية الأوروبية أنها توصلت إلى اتفاق مع الاتحاد الأفريقي بشأن ميزانية هذا الأخير، مع توقع الإفراج عن المجموعة الأولى من الأموال بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، عقب التوقيع على اتفاق متعلق بالمساهمات.

٣٧ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، زادت التعهدات الإجمالية المستوفاة من ٦٩,٨ مليون دولار إلى ٧٧,٧ مليون دولار، وذلك بفضل المبالغ التي دفعتها الفلبين والنرويج والدانمرك والمفوضية الأوروبية. وبالتالي، وردت حتى الآن ٣٩ في المائة من التعهدات المؤكدة، وتبلغ التعهدات المتبقية ١٢١ مليون دولار من أصل التعهدات المؤكدة وقدرها ١٩٨,٧ مليون دولار. ومن أصل هذه التعهدات، تلقى صندوق الأمم المتحدة

الاستثماري لمؤسسات الأمن الصومالية نحو ٨٥١ ٠٠٠ دولار وتلقى الصندوق الاستثماري لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ٢٥ مليون دولار. كما دفع المانحون حوالي ٣ ملايين دولار مباشرة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية في حين تلقى الاتحاد الأفريقي ما مجموعه ١٦,٦ مليون دولار على المستوى الثنائي.

٣٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتباحث مع المانحين بشأن التوصل إلى ترتيبات مقبولة لدفع مرتبات ٢ ٥٠٠ عنصر من عناصر الشرطة المدنية المدربين والمعتمدين، بما فيها ١٥ شهراً من المتأخرات. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر، أفرجت المفوضية الأوروبية عن حوالي ٤ ملايين يورو من أصل المبلغ الذي تم التعهد به لبرنامج "سيادة القانون والأمن" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقدره ١٣ مليون يورو. وبدأ دفع المستحقات المتأخرة للشرطة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ثم توقف دفعها مؤقتاً لأسباب تشغيلية بناء على طلب الحكومة. ومن المتوقع استئناف وضع تلك المتأخرات قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

٣٩ - وبحلول تموز/يوليه ٢٠٠٩، حشدت الأمم المتحدة ١١٧ مليون دولار لتمويل أنشطة الانتعاش والتنمية في جميع أرجاء الصومال. ومن أصل هذا المبلغ، خصص ٦١ مليون دولار لجنوب الصومال ووسطها، و ٣٢ مليون دولار لـ "صوماليلاند" و ٢٥ مليون دولار لـ "بونتلاندا". وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت عملية النداءات الموحدة للصومال لعام ٢٠١٠ في نيروبي، وطلب مبلغ ٦٨٩ مليون دولار لتلبية أكثر الاحتياجات الإنسانية إلحاحاً، ولا سيما أنشطة إنقاذ الأرواح، ودعم سبل كسب العيش، ومجموعة دنيا من الخدمات الأساسية، وحماية أكثر الصوماليين ضعفاً.

رابعاً - تنفيذ القرار ١٨٧٢ (٢٠٠٩)

ألف - معلومات مستكملة بشأن تنفيذ النهج التدريجي

٤٠ - لا تزال الأمم المتحدة تتابع أنشطتها التي صدر بها تكليف على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ١٨٧٢ (٢٠٠٩)، الذي أرسى نهجاً تدريجياً يتألف من ثلاث مراحل يتم تنفيذه عن طريق بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وشركاء دوليين ووطنيين ومحليين. وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، تواصلت برامج المساعدات الإنسانية الهامة وغيرها من برامج الأمم المتحدة في معظم مناطق الصومال، ورافقها نشر ٧٧٥ موظفاً وطنياً و ٥٧ موظفاً دولياً في جميع أنحاء البلد، بما فيها "بونتلاندا" و "صوماليلاند".

٤١ - وعلى الرغم من الظروف الأمنية الصعبة، نظمت زيارات متكررة إلى مقديشو لتمكين موظفي الأمم المتحدة من رصد العمليات المستمرة وتقديم الدعم إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى كبار الموظفين من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، وصناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها ١٧ زيارة إلى مقديشو للاضطلاع بالأنشطة المطلوبة. وقد ساعدت هذه الزيارات عملية تقرير السياسات والتخطيط التي تقوم بها الحكومة الاتحادية الانتقالية لما تبقى من الفترة الانتقالية كما مكنت الزيارات مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي من التخطيط بشكل أفضل للدعم الذي يقدمه لتعزيز قدرات البعثة وهيئة بيئة أكثر ملاءمة لنشر مزيد من قواتها. وإلى جانب الجهود الجارية حالياً لتحسين الأوضاع المعيشية للبعثة والأمن في محيطها وهياكلها الأساسية، يقدم المكتب حالياً دعماً في مجال خدمات المعيشة كما يقوم بتركيب معدات حيوية للاتصالات والنقل والأعمال الهندسية.

٤٢ - وبموازاة ذلك، تواصل الأمم المتحدة وضع الخطط لتوسيع نطاق وجودها المادي في مقديشو. وستنفذ المرحلة الثانية من النهج التدريجي مبدئياً عن طريق نشر الموظفين الدوليين الموفدين في بعثات لفترات محدودة، على أساس الأولويات البرنامجية. وفي هذا الصدد، ناقش ممثلي الخاص مع رئيس الصومال خطط الطوارئ لنشر الموظفين الوطنيين والدوليين في مقديشو وبيدوا وكيسمايو. وفي هذه الأثناء، سيواصل المكتب السياسي القيام بزيارات قصيرة إلى مقديشو بانتظار استقرار الحالة الأمنية.

٤٣ - وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، قام وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن، غريغوري ستار، بزيارة إلى مقديشو واستعرض الخيارات الأمنية لتعزيز الوجود المحدود الظهور للأمم المتحدة. واجتمع ممثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية، ومن ضمنهم رئيس الوزراء شارماركي، وزار المواقع الرئيسية في مقديشو. وأشار وكيل الأمين العام إلى أن ثمة مجالاً لإنشاء مرافق في مقديشو أن تتيح لموظفي الأمم المتحدة الدوليين قضاء المزيد من الوقت في العاصمة الصومالية والتمتع بدرجة عالية نسبياً من الضمانات الأمنية، وذلك على الرغم من التحديات التي تنطوي عليها بيئة العمل الأمني في مقديشو. ويجري حالياً التخطيط لوجود دائم للأمم المتحدة على أساس هذه الاستنتاجات. وترحب الحكومة الاتحادية الانتقالية بهذا الحضور وتعتبره حاسماً لتحقيق الاستقرار ودعم تشغيل المؤسسات العامة، وتحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

٤٤ - ويركز مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال على تعزيز حضوره في "صوماليلاند" و "بونتلانند". وأتوقع أن يسهم هذا الحضور إسهاماً كبيراً في تحقيق الاستقرار على الصعيد الوطني، وأن يحد من التوتر بين الحكومة الاتحادية الانتقالية و "صوماليلاند" و "بونتلانند"، وأن يعزز عملية تحديد المستقبل السياسي للصومال عن طريق عملية بناء الدستور. وسيساعد وجود مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال أيضاً على الدوام في النهوض بحل للتحديات المحلية الأخرى بما فيها تحقيق الاستقرار والتزاع الإقليمي بين "صوماليلاند" و "بونتلانند" بشأن منطقتي سول وسناج. كما سيساعد التعاون الوثيق بين مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والسلطات في "بونتلانند" في تنفيذ اتفاق جيبوتي ويعالج الأسباب الجذرية لمسألة القرصنة على البر. وسيكون المكتب السياسي أيضاً في وضع أفضل لتنسيق ومواءمة التخطيط لمؤتمر دولي بشأن الإنعاش والتنمية على الصعيد الوطني.

باء - تعزيز العملية السياسية

٤٥ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ظل ممثلي الخاص على اتصال وثيق بدول أعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وبقيادة إقليميين آخرين، ملتصقاً بالدعم السياسي لتنفيذ اتفاق جيبوتي. كما كثف اتصالاته بصومالي الشتات في أوروبا والولايات المتحدة. وزار طوكيو في الفترة من ١ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر بدعوة من حكومة اليابان. وقد ركزت المناقشات هناك على أفضل السبل لمساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية ولتحسين الاستقرار في القرن الأفريقي بأكمله. وجهود الدعوة هذه ترمي إلى إعادة تركيز مساعي المجتمع المحلي على دعم الحكومة في توطيد الأمن والاستقرار وإنشاء الحد الأدنى من المؤسسات الحكومية.

٤٦ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أعيد رسمياً في نيروبي إطلاق اللجنة الرفيعة المستوى بصيغة جديدة تجمع الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي معاً. وباتت عضوية اللجنة الموسعة تشمل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وممثلي البلدان المساهمة بقوات وأعضاء المجتمع الدولي. وقد اشترك رئيس الوزراء شارمارك مع وكيل الأمين العام باسكو في رئاسة الاجتماع، الذي ناقش خلاله المشاركون إطلاق نهج جديد في الشراكة التي أقامتها الصومال مع المجتمع الدولي في ميادين تشمل الأمن والحكومة والعدالة والمصالحة والمساعدة الإنسانية. وستتناول اللجنة، التي يتوقع أن تجتمع شهرياً، جوانب ملموسة من التعاون بين الحكومة والمجتمع الدولي وستعطي الأولوية للمهام الانتقالية الموكلة إلى الحكومة.

٤٧ - وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، عُقد في أديس أبابا اجتماع استشاري دوري بين الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية. ولاحظ المشاركون في الاجتماع عدم إحراز تقدم يُذكر في الوضع السياسي في الصومال. وحثوا الحكومة على توطيد وبسط سلطتها، وذلك على الأخص بتطوير المؤسسات الأمنية الصومالية ووضع استراتيجية عامة فعالة. وأكد وزير الدفاع في الحكومة الاتحادية الانتقالية أن حالات النقص في الموارد وعدم دفع المرتبات إلى قوات الأمن هي عقبات كأداء تعوق توسيع سيطرة الحكومة على الأراضي.

٤٨ - وأكد من جديد السيد نيكولاس بواكير، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بالصومال والمنتبهة ولايته، أن ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال هي ولاية قوية ومرنة بالقدر الكافي الذي يمكن البعثة من العمل على نحو فعال، وأن قواعد الاشتباك هي وحدها التي تحتاج إلى تنقيح. وأوضح أن ثمة مشاكل تنشأ عن عدم دفع البدلات المستحقة لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والتأخر في دفع تعويضات الوفاة وعدم إحراز تقدم في تسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات ما زالت مسائل. وقد شجع المشاركون الجهات المانحة على رفع المخازير التي تمنع سداد نفقات أكثر فئات هذه المعدات تكلفة وأوصى بالعمل على إيجاد مصادر تمويل بديلة. كما تم تأكيد الحاجة إلى تعزيز قوام البعثة من حيث القوات والمعدات وتطوير قدرتها الجوية والبحرية. وقد خلف السيد بوبكر ديارا السيد بواكير في ١ كانون الأول/ديسمبر.

جيم - التقدم نحو النشر الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتعزيزها

٤٩ - ما فتئت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تؤدي دوراً هاماً ومحموداً في تنفيذ ولايتها رغم ما تواجهه من تحديات خطيرة. غير أن البعثة ما زالت مقيدة بمجموعة من الضغوط، وعلى الأخص فيما يتعلق بتكوين القوات وتوفير المعدات. ولم يطرأ، منذ تقرير الأخير، أي تغيير في قوام البعثة الذي تم نشره، والذي ما زال يقدر بنحو ست كتائب أو بنسبة ٦٥ في المائة من قوامها المأذون به. وقد أخرجت القيود اللوجستية عملية النشر المقررة لكتيبة إضافية من كل من أوغندا وبوروندي، إلى جانب ٤٠٠ جندي من جيوتي. وفي غضون ذلك، طلب الاتحاد الأفريقي مساعدة متخصصة إضافية في مجالات الطب والهندسة والشرطة العسكرية.

٥٠ - وما برح فريق الأمم المتحدة للتخطيط في أديس أبابا يوفر الدعم في مجالي التخطيط والتنفيذ لمقر الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بعملية نشر البعثة، بما في ذلك للأعمال التحضيرية لنشر ثلاث كتائب إضافية و ٢٢ ضابط ركن عسكري من ثماني دول أفريقية.

كما أن الفريق يساعد بصورة استباقية شعبة عمليات دعم السلام والوحدة الاستراتيجية للتخطيط والإدارة. وما زالت إدارة عمليات حفظ السلام تقدم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي في وضع خطط بديلة للطوارئ.

٥١ - وأضحى عدم انتظام دفع بدلات القوات والافتقار إلى الأموال لتسديد نفقات أكثر فئات المعدات العسكرية تكلفاً مصدرى قلق وإحباط للبلدين المساهمين بقوات، بوروندي وأوغندا. ويمكن لهذه التحديات أن تؤثر سلباً على قدرة الاتحاد الأفريقي على تكوين المزيد من القوات كي تصل البعثة إلى قوامها الكامل المأذون له. وفضلاً عن ذلك، ربما تحتاج البعثة قريباً إلى بعض القدرات العسكرية المتخصصة وإلى وحدات تمكينية لتعزيز فعاليتها التنفيذية وتحسين الحالة الأمنية.

٥٢ - وعلى الرغم من أن عنصر الشرطة في البعثة قد أُجلي من مقديشو عقب الهجوم الانتحاري الذي شن في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ على مقر البعثة، واصلت البعثة إجراء تدريب سابق للنشر خصص لـ ٦١ فرداً من شرطة الاتحاد الأفريقي في غانا وكينيا نظراً لاحتمال إيفادهم إلى مقديشو إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك.

٥٣ - وما زال مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يوفر مجموعة الدعم اللوجستي للبعثة، بما فيها حصص الإعاشة والأغذية الطازجة واللوازم الطبية والوقود. وقد أدت الهجمات الانتحارية التي شنت ضد مقر البعثة في مقديشو إلى إعطاء المكتب أولوية متقدمة لدعم عملية تعزيز التدابير الأمنية، بما فيها وضع سياج دائري وتحسين مراقبة الدخول إلى المنشآت الحيوية وحمايتها. وقد أبرمت عقود لبناء مقر جديد لقوة البعثة ومستشفى من المستوى الثاني وفقاً لمعايير إدارة السلامة والأمن. وسيهيئ ذلك بيئة آمنة للموظفين المدنيين في البعثة ولأفراد الجيش والشرطة العاملين فيها، بالإضافة إلى موظفي مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال العاملين في مكان مشترك. وستتاح المرافق جزئياً للاستعمال بحلول آذار/مارس ٢٠١٠. وبات الآن أداء عمليات الأمم المتحدة للإجلاء الطبي وخدمات المستشفيات في نيروبي قائماً وجرى تركيب معدات طبية تكميلية في المستشفى الميداني للبعثة الكائن في مقديشو. ويجري إقامة نظام الأمم المتحدة للاتصالات عبر الساتل في مقر الاتحاد الأفريقي، وهو نظام سيتيح عقد المؤتمرات عبر الفيديو والاتصال الهاتفي مع مقر البعثة في نيروبي ومقديشو.

٥٤ - وتشكل الحالة الراهنة على أرض الواقع والتغطية الإعلامية غير المستحسنة للأحداث في الصومال تحدياً هاماً أمام البعثة في مجال الاتصالات. وكعنصر من عناصر مجموعته للدعم

اللوجستي، يتولى مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال دعم البعثة في تنفيذ استراتيجيتها للاتصالات من خلال عمليات دعم إعلامي تشمل إنشاء محطة إذاعية مزودة بقدرته لتوفير تغطية وطنية من البث الإذاعي عبر الموجة القصيرة والتضمين الترددي، تهدف إلى بدء العمليات في كانون الأول/ديسمبر. ويدعم فريق الأمم المتحدة للتخطيط للبعثة في إعداد رسائل إعلامية مطبوعة وإلكترونية موجهة إلى الصوماليين في المهجر والمواطنين والشركاء الحاليين والمحتملين لتعزيز فهم التقدم وما يواكبه من فرص.

٥٥ - وتنفذ على أتم وجه العمليات البحرية والجوية لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بين ممبسة ومقديشو باللجوء إلى متعاقدين من الأطراف الثالثة. وإعادة الإمداد هي عملية تنفذ أساساً من خلال عمليات شحن بالبحر بالاشتراك مع القوة البحرية للصومال التابعة للاتحاد الأوروبي، وعملية أطلنطا التي توفر الحراسة البحرية الأساسية لهذه العمليات إلى مقديشو ومنها. ويتواصل تنفيذ عمليات الحراسة الساحلية عن طريق مفرزة بحرية صغيرة موجودة في البعثة. إلا أن التدهور العام لحالة السفن الصغيرة المستخدمة فضلاً عن وعورة حالة البحر على امتداد الساحل الصومالي يحدان من فعالية الدوريات الأمنية. ولهذا، شرع المكتب في شراء المزيد من زوارق الدوريات البحرية للبعثة من أجل تعزيز قدراتها في أعالي البحار وإتاحة المجال لتنفيذ عمليات أمنية في دائرة أوسع من ميناء مقديشو، تشمل طرق الحركة الجوية المؤدية إلى المطار.

٥٦ - وما برحت الحالة الأمنية في مقديشو تؤثر على إيصال عناصر رئيسية من مجموعة الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبالنظر إلى الطابع الحضري للتراغ، فإن البعثة لا تستطيع، بقوامها الحالي، ضمان أمن منطقة واسعة بالقدر الكافي لمنع إطلاق القذائف على موانئ مقديشو الجوية والبحرية. فقد كانت خطوط إعادة الإمداد عن طريق البحر من ممبسة هدفاً لهجمات المتمردين. وعقب بدء عمليات حراس العودة من جانب عملية أطلنطا وتنفيذ عمليات أخرى في الميناء، لم يُبلغ عن وقوع أية حوادث. ومع ذلك، يظل ميناء مقديشو معرضاً بشدة لهجمات المتمردين والقرصنة، وتحوز الحكومة الاتحادية الانتقالية والبعثة في الوقت الحالي على قدرات بحرية محدودة للغاية للدفاع عنه.

٥٧ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، بدأت الأمم المتحدة دورة للتدريب، مدتها ستة أسابيع، على إبطال الذخائر المتفجرة، خصصت لستة عشر فرداً من قوات البعثة التابعين للكتيبة الأوغندية. ومن المقرر تنظيم دورة مماثلة للقوات البوروندية. وفي أعقاب مؤتمر عقد في نيروبي في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أنشئ فريقاً عمل للسياسة العامة والشؤون التقنية لتنسيق الدعم الدولي المقدم إلى البعثة في مجال التعامل مع المتفجرات. وقد أُرجئ إنشاء قيادة

دائمة لمرفق القيادة والتدريب في مجال إبطال الذخائر المتفجرة إثر هجوم ١٧ أيلول/سبتمبر وسيتحقق الإنجاز المتوقع في آذار/مارس ٢٠١٠. وفي غضون ذلك، سيصبح أحد المرافق المؤقتة جاهزاً للعمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ لاستيعاب ٢٠ موظفاً.

دال - تعزيز المؤسسات الأمنية الصومالية

٥٨ - واصلت الأمم المتحدة، في أثناء عملها على إعداد استراتيجية للأمن الوطني، وفقاً للقرار ١٨٧٢ (٢٠٠٩)، مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية في تطوير مؤسساتها الأمنية الوطنية. وأحرز تقدم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بشأن التقييمات المتصلة بمجالات الجيش، والشرطة، والاستخبارات، والقضاء، والمؤسسات الإصلاحية، والتمويل، وبشأن تحديد أولويات المؤسسات المتصلة بهذه المجالات.

السياسات والتنسيق

٥٩ - الهدف الرئيسي لتطوير مؤسسات القطاع الأمني في الصومال، هو صون الأمن وتعزيزه في مقديشو. بما يسمح للحكومة الاتحادية الانتقالية بالقيام بواجباتها على الوجه الأكمل. ووجود اللجنة الأمنية المشتركة، وأفرقتها العاملة الفنية، أمر أساسي في إيجاد نهج شامل، بما في ذلك صياغة السياسات الأمنية، وتحديثها، وصياغة العقيدة والخطط على المستوى الوطني، وتعزيز مختلف مؤسسات القطاع الأمني، بما في ذلك في "صوماليالاند" و "بونتلاندي". وستشمل أنشطة بناء القدرات التدريب على إدارة تنمية هيكلية القطاع الأمني، والمساعدة في صياغة السياسات الدفاعية، وفي مراجعة السياسات والقواعد الناظمة لسلوك القوات المسلحة والشرطة. ويجري أيضاً وضع خطط للقيام بزيارات متعلقة "بالدروس المستفادة" إلى بلدين أفريقيين مرابرب أهلية، وأعاداً بناء مؤسساتهما، منذ ذلك الحين.

٦٠ - وقد أبحرت للتو بعثة لتقييم القطاع الأمني، شارك في قيادتها مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، والولايات المتحدة، مع أعضاء من الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والحكومة الاتحادية الانتقالية، تقييماً للقطاع الأمني الصومالي. وأجرت البعثة مشاورات مع مسؤولين رفيعي المستوى في الحكومة، والمفوضية الأوروبية، والاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت البعثة حلقة عمل لتبادل الأفكار بشأن السبيل للمضي قدماً، ضمت خبراء فنيين ومستشارين من الحكومة، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وسيساعد التقييم في وضع برامج في الجيش والشرطة والاستخبارات، والقضاء، والمؤسسات الإصلاحية، والآليات المالية، من خلال اللجنة الأمنية المشتركة.

٦١ - وعقدت اللجنة الأمنية المشتركة في شكلها المعدل، اجتماعين، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر و ٩ كانون الأول/ديسمبر، ركزا على وضع منهج مشترك، ومذهب تنفيذي، للتدريب العسكري، من أجل السماح للحكومة الانتقالية بتوفير التدريب في الصومال. وتهدف اللجنة من وراء ذلك إلى تنظيم القوات المدربة في قوة موحدة، ذات هيكل قيادة ومراقبة واضح، وشفاف، وخاضع للمساءلة. ولا تزال اللجنة تنسق مع الحكومة الانتقالية، وبعثة الاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فضلا عن المجتمع الدولي الأوسع، والمانحين الثنائيين، بشأن مسائل تدريب الجيش والشرطة.

الجيش

٦٢ - في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة الانتقالية إلى بناء قدرة عسكرية عاملة لمواجهة التهديدات الأمنية المباشرة، تواصل العمل على وضع خطط أطول أجلا لتطوير قوات الأمن الوطني. وتواصل بعثة الاتحاد الأفريقي تقديم المساعدة للحكومة في إعادة تنظيم قواتها في وحدات مقاتلة، قادرة على العمل وفقا لقوانين القتال. إلا أن دفع مرتبات أفراد قوات الحكومة، ومعداتها، وإعادة دمجها بعد التدريب، ما زالت تشكل تحديا خطرا.

٦٣ - وأجري عدد من الأنشطة التدريبية في إطار ترتيبات ثنائية بين الحكومة الانتقالية والدول الأعضاء. وقامت فرنسا وجيبوتي بتيسير توفير التدريب الأساسي في جيبوتي لـ ٤٥٠ و ١٥٠ جنديا من جنود الحكومة، على التوالي، في الفترة الواقعة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ويخضع الجنود العائدون إلى مقديشو من جيبوتي، قبل نشرهم، لبرنامج إعادة إدماج موحد مدته أربعة أسابيع تقدمه بعثة الاتحاد الأفريقي. ومن المتوقع أن يكون لعودة ١٦٠ فردا من القوات العسكرية التابعة للحكومة مؤخرا، تلقوا تدريبا حديثا، تأثير إيجابي برغم محدوديته، على الأمن في مقديشو والمناطق الأخرى التي سينشرون فيها.

٦٤ - وشرعت فرنسا، في الوقت نفسه، في تدريب شريحة ثانية مؤلفة من ٣٥٠ مجندا في جيبوتي، في حين بدأ السودان بتدريب ١٢٠ فردا من أفراد الحماية الشخصية. وتواصل الولايات المتحدة توفير التمويل والدعم اللوجستي للحكومة الانتقالية، حيث يحضر ٧٥٠ جنديا و ٣٠ ضابطا دورة تدريبية مكثفة في كمبالا، بأوغندا، تستمر تسعة أشهر. وقد اشتركت تركيا واليمن والجزائر في نقل القوات بطريق الجو من مواقع التدريب، وإليها؛ وكذلك في توفير المعدات. ووافق مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي على تبني مفهوم لإدارة الأزمات بشأن إنشاء بعثة أوروبية محتملة للأمن والسياسات الدفاعية، لدعم تدريب قوات

الأمن التابعة للحكومة. وعندما يطبق الاتحاد الأوروبي خطته المتعلقة بتقديم التدريب، يتوقع أن يتبع مدربو الاتحاد الأوروبي مناهج معتمدة وموحدة.

الشرطة

٦٥ - استمر تدريب الجندين الجدد لقوة الشرطة الصومالية على الرغم من الأوضاع الأمنية السلبية. فقد تخرج في تشرين الثاني/نوفمبر ١٥٠ مجندا من "بونتلاندا" و ٤٥٠ مجندا من جنوب الصومال ووسطه، في أكاديمية عرمو لتدريب الشرطة في "بونتلاندا". وتم التدريب، الذي أجراه مدربو الشرطة الصومالية، الذين أعدهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفقا لمنهج متفق عليه يحظى بموافقة الحكومة الانتقالية. ويبلغ حاليا تعداد قوة الشرطة الصومالية ٥٠٠٠ فرد. ويقوم البرنامج الإنمائي بنقل التدريب من مقديشو إلى أكاديمية عرمو للشرطة، التي تضم ٤٥٠ من طلبة كلية الشرطة الصومالية الجدد. وسيُبلغ باتخاذ قرار بشأن مشاركة بعثة الاتحاد الأفريقي في تدريب مجندي الشرطة الصومالية في مقديشو بحلول الاستعراض المنتظر للوضع الأمني في مقديشو.

٦٦ - وسيطلب النشر الفعلي لقوة الشرطة الصومالية بعد التدريب قدرا كبيرا من الدعم الإضافي، بما في ذلك تأهيل مراكز الشرطة، وتوفير المعدات، ووضع ترتيبات مستدامة لدفع الرواتب، وتقديم دعم مهني، بما في ذلك التوجيه المستمر. وفيما يخص الرواتب، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتيسير تسديد دورتين من المدفوعات التجريبية في شباط/فبراير، وحزيران/يونيه، عن طريق لجنة رصد الرواتب. وشمل ذلك موظفي الخدمة المدنية في مكتب رئيس الوزراء، والمصرف المركزي، ووزارة المالية والداخلية، وقوة الشرطة الصومالية. وبلغ مجموع المستفيدين الذين سُددت رواتبهم في حزيران/يونيه، ١٨١٦ موظفا، في حين لم يحدّد بشكل إيجابي ٧٥٣ موظفا مستحقا خلال الفترة المحددة للسداد. وتلقى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الفترة المشمولة بالتقرير، ١٠٠٠٠ بزة رسمية لتوزيعها على قوة الشرطة الصومالية؛ ولكن أُوقف توزيعها مؤقتا، بسبب عدم وجود مراقبي الشرطة الدوليين في مقديشو، من أجل ضمان توزيعها على مستحقيها من الأفراد.

القضاء، والمؤسسات الإصلاحية

٦٧ - وسّع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نطاق توفير المساعدة القانونية في كل من "صوماليلاند" و "بونتلاندا". وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في جنوب الصومال ووسطه، دعم المجتمع المدني في توفير تلك المساعدة، بما في ذلك في مقديشو من خلال منطمتين نسائيتين.

٦٨ - وأنشأت الحكومة الاتحادية الانتقالية، في جنوب الصومال ووسطه، محكمة عسكرية محاكمة جنودها الذين يرتكبون انتهاكات، ووردت تقارير عن صدور أحكام بالإعدام على عدد من الجنود بعد إدانتهم بارتكاب جرائم قتل. ووفقا للقانون الصومالي، يحق للأفراد الذين أدانتهم محكمة عسكرية، الطعن في الحكم أمام المحكمة العليا لأسباب معينة، ما إن تباشر هذه المحكمة عملها.

٦٩ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، أصابت سجن مقديشو قذائف هاون أطلقها مسلحون في هجمات شنوها على ميناء مقديشو، مما أسفر عن مقتل أربعة من حراس السجن، وإصابة ١٣ آخرين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، سافر ضباط كبار من حرس السجن في مقديشو، إلى أوغندا للتدريب وتقوية الصلات بين دائرتي السجن في الصومال وأوغندا.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأمن المجتمع

٧٠ - منذ تقريره السابق، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعه للحد من العنف المسلح، الذي سيدعم المجتمع المدني، والسلطات الحكومية المحلية، في تشكيل لجان أمنية محلية، ومساعدة أنشطة إرساء السلام، عن طريق مراكز إحالة، ومراكز حوار، في جميع أنحاء الصومال. وسيستخدم المشروع مقاتلين سابقين في مشاريع كثيفة العمالة يختارها المجتمع المحلي، مع إنشاء مجموعة من المرشحين المدربين الذين سبق فرزهم، لدمجها في قوات الأمن ودائرة السجن، في أجزاء من "بوتلاندا" و "صوماليلاند"، وفي ست مناطق تسيطر عليها الحكومة في مقديشو.

٧١ - وعُقدت، في أوغندا، في الفترة الواقعة ما بين ٢١ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، حلقة عمل عن أمن المجتمع، ضمت وزراء من كل من "صوماليلاند" و "بوتلاندا". وأقرت فيها آلية أمن المجتمع، وتم التوصل إلى اتفاق بشأن التنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني. وتبادلت الوزارات، أيضا، معلومات عن التقييمات والخبرات في سن التشريعات المتعلقة بمراقبة الأسلحة الصغيرة ومساعدة الضحايا.

٧٢ - وعلى الرغم من أن متطلبات تنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على نطاق أوسع لم تتحقق بعد، فإن تعيين وزير لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، يمثل خطوة أولى في إنشاء الإطار المؤسسي الوطني اللازم للتنسيق. وتحقيقا لهذه الغاية، أدار، في يومي ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، كل من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساعدة من إدارة عمليات حفظ السلام، حلقة عمل لتبادل الأفكار مع الوزارة الجديدة، والشركاء، وافقت فيه

الحكومة على دراسة إمكانية وضع آلية لإعادة الإدماج على الصعيد المجتمعي في إطار الحد من العنف المسلح.

هاء - الأنشطة الإنسانية، وأنشطة الإنعاش والتنمية

٧٣ - في تشرين الأول/أكتوبر، اضطرت محدودية الموارد، وحدوث انهيار جزئي لإمدادات الأغذية، مقرونان بمحدودية إمكانية الوصول، برنامج الأغذية العالمي إلى تخفيض الحصص الغذائية، وزيادة توجيهها إلى أشد الفئات معاناة من انعدام الأمن الغذائي. ونتيجة لذلك، لم يوزع سوى ١٦ ٣١٠ أطنان متريّة من السلع الغذائية المتنوعة على مليون و ٧٠٠ ألف مستفيد من أصل ٣,١ ملايين نسمة محتاجين إلى المساعدة. وتحتاج مجموعة المعونة الغذائية، على وجه السرعة، إلى ١٧٠ ٠٠٠ طن متري من المواد الغذائية، تبلغ قيمتها ١٥٤ مليون دولار لمواصلة تقديم المساعدة إلى الصوماليين الضعفاء حتى نيسان/أبريل ٢٠١٠. وما لم يتحسن وضع التمويل، فإن الأثر المحتمل لوقف توزيع المواد الغذائية على معدلات سوء التغذية للنازحين واللاجئين، سيكون، بلا شك، كبيراً.

٧٤ - وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تلقى ١٥٠ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء تغذية حاد علاجاً تغذوياً؛ وتلقى أكثر من ١٣٢ ٠٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر و ٣٦ شهراً مكملات غذائية، لمنع حدوث سوء التغذية الحاد. وسُجل، في عام ٢٠٠٩، أكثر من ٨٩ ٠٠٠ طفل جديد من أطفال المدارس، تشكل نسبة الفتيات ٤٩ في المائة منهم، في جنوب الصومال ووسطه، و”بونتلاندا”، في حين لا تزال توفّر مياه صالحة للشرب لما يربو على ٩٠٨ ٠٠٠ شخص.

٧٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، وصلت الدورة الثانية لأيام صحة الطفل، وهي حملة وطنية شاملة لتعزيز بقاء الطفل، إلى أكثر من ٣٦٣ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة، و ٢٢٤ ٠٠٠ امرأة في سن الإنجاب، في ”صوماليلاند“. وقد تلقى حتى الآن، مليون طفل دون الخامسة من العمر، وأكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ امرأة في سن الإنجاب، هذه الحزمة من الخدمات الصحية الشديدة الأثر، بمن فيهم، لأول مرة، ما يقدر بـ ٤٦ ٠٠٠ طفل، و ٣٧ ٠٠٠ امرأة، في ممر أفغوي؛ وحوالي ٩٢ ٠٠٠ طفل، و ٩٥ ٠٠٠ امرأة، في ستة أحياء في مقديشو.

٧٦ - وبعد مناقشات مع الحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن أولويات توطيد السلام في الصومال في أيلول/سبتمبر، دأبت الأمم المتحدة على تقديم المساعدة في المجالات الرئيسية التي حددها الحكومة، بما في ذلك إيجاد فرص العمل؛ وتقديم الخدمات الاجتماعية؛ وتنفيذ المهام الانتقالية، وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية. ودعمت المنظمة، منذ تشرين الأول/أكتوبر، توفير

وظائف في مناطق بنادير، وباكول، ووسط جوبا، حيث عمل أكثر من ٦٠٠ ٤ من العمال المهرة، وغير المهرة (تشكل النساء ٣٠ في المائة منهم؛ ويشكل المشردون داخليا ٢٠ في المائة) في أعمال قصيرة الأجل. وقامت الأمم المتحدة بإصلاح أسواق اللين والخضار، وتقوم حاليا بإنشاء مركز مجتمعي في مدينة جوهر لإنتاج مواد البناء المناسبة والتدريب المناسب. وقامت أيضا ببناء ١٨٣ مستوطنة للمشردين داخليا في غاروي، و ١٦٧ في هرجيسة؛ وأتمت بناء أكثر من ٢٠٠ منزل جديد للمشردين داخليا في بوساسو. ولكن نظرا للحالة الأمنية، ما زال الوصول إلى مناطق المشروع يشكل تحديا.

٧٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شمل الدعم المتكامل الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى سبل كسب العيش في الريف، توزيع أكثر من ١٥٠ طنا من بذور السمسم في ثماني مناطق في شيبيلي الوسطى، وشيبيلي السفلى، ووسط جوبا، وصلت إلى ما يقرب من ٢٥ ٠٠٠ مزارع، بإيرادات متوقعة شاملة تبلغ ٦ ملايين دولار. وفي شيبيلي الوسطى، وشيبيلي السفلى، استفاد ٦ ٠٠٠ مزارع من إصلاح القنوات وتوزيع مجموعات مستلزمات الخضار، في حين استفاد نحو ١٠ ٥٠٠ فقير في الحضر والريف، من وضع خمس خطط عمل مكثفة في شيبيلي الوسطى، وشيبيلي السفلى. وبدأت الأمم المتحدة، في تشرين الثاني/نوفمبر، حملة واسعة النطاق لتطعيم الماشية وعلاجها في مناطق سول، وسناج، ومدوق، وغلغدود، وحيران، تهدف إلى تحسين الظروف الصحية لما يزيد عن ١,١ مليون من الماشية، بعد فترة طويلة من الجفاف؛ ويُتوقع أن تقدم الأمم المتحدة دعما لسبل كسب العيش في حالات الطوارئ، إلى نحو ٢٨٠ ألفا من الرعاة.

٧٨ - وللحد من خطر الألغام على السكان المدنيين في جنوب الصومال، ووسطه، قامت دائرة الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام، بتدريب ميسري التوعية بمخاطر الألغام، الذين يواصلون تنقيف المجتمعات المتضررة من الألغام، والرعاة، والنازحين. وواصلت الدائرة، بالإضافة إلى ذلك، تحديد أماكن الألغام المزروعة في جميع أنحاء جنوب الصومال ووسطه، حيث سُجِّل سقوط ٧٠ ضحية في عام ٢٠٠٩. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في "بوتلاندا" و "صوماليلاند"، دعم مراكز الأعمال المتعلقة بنزع الألغام، جنبا إلى جنب مع سبعة من أفرقة الشرطة المعنية بالتخلص من الذخائر المتفجرة. ويجري، بشكل مطرد، دمج الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام، في إطار الحد من العنف المسلح، وأمن المجتمع؛ التابع للبرنامج.

خامسا - الملاحظات/التوصيات

٧٩ - تحرز الحكومة الاتحادية الانتقالية تقدما في بعض المجالات البالغة الأهمية. وعلى الرغم من البيئة المعقدة بالتحديات والهجمات المتواصلة على الحكومة، لا يزال تنفيذ اتفاق جيبوتي

يمضي في مساره على وجه العموم. وقد أظهرت القيادة الصومالية التزامها بضمان نجاح عملية السلام، لا سيما عن طريق نقل مؤسساتها الاتحادية إلى مقديشو. ومع ذلك، فإن المحاولات الدؤوبة لإسقاط الحكومة من خلال وسائل العنف والاعتقالات الموجهة ينبغي أن تذكر المجتمع الدولي بخطورة الحالة. ويلزم أن تبذل الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي جهوداً هادفة ومنسقة في عام ٢٠١٠ لتهيئة الظروف السياسية والأمنية الضرورية لإتمام عملية الانتقال بنجاح بحلول عام ٢٠١١. وإني أشجع الحكومة الاتحادية والمجتمع الدولي على المحافظة على الزخم.

٨٠ - وأشجع الحكومة الاتحادية الانتقالية على مواصلة التزامها بالحوار والتواصل باستمرار من أجل تحقيق المصالحة والسلام الدائم. كما أحث الحكومة على توطيد وتدعيم الاتفاقات والتحالفات القائمة مع الشركاء الصوماليين داخل البلد. وأدعو جميع الصوماليين خارج إطار عملية السلام إلى نبذ العنف والانضمام إلى السعي لتحقيق السلام والمصالحة؛ وأحث على دعم هذه العملية على الصعيدين الوطني والدولي. وأدين بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع في ٣ كانون الأول/ديسمبر. وأود، مرة أخرى، أن أعرب عن خالص تعازي لأسر القتلى، وتعاطفي مع الجرحى.

٨١ - ويتطلب تحقيق المزيد من التقدم لتعزيز السلام مزيداً من القدرة من جانب الحكومة الاتحادية الانتقالية على توطيد سلطتها واستعادة الاقتصاد وتوفير الخدمات الأساسية. ويجب أن تُظهر الحكومة مزيداً من الالتزام بتحقيق هذه الغاية. وفي حين أن الحكومة قد اعتمدت الميزانية وحسنت التدابير الرامية إلى تعزيز الإيرادات المحلية، فإنها لا تزال تعتمد إلى حد كبير على المساعدات الخارجية. وسيلزم أن تتلقى الحكومة مساعدة قوية ويمكن التنبؤ بها لتحقيق هذا الهدف، ولتنفيذ عملية صياغة دستور توافقي. وحتى الآن، تلقت الحكومة نسبة ضئيلة من التعهدات المؤكدة التي قطعت في بروكسل. وإني أناشد الدول الأعضاء الإفراج على نحو عاجل عن التبرعات التي تعهدت بتقديمها للحكومة الانتقالية. فحتى القليل من المساعدة يمكن أن يحدث farka كبيراً في حياة الصوماليين.

٨٢ - ما زال الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي يؤدون دوراً حاسماً في تحقيق الاستقرار في الصومال. وإني أحيي شجاعة هؤلاء الشركاء، وأحثهم على مواصلة المسيرة. وعلى وجه الخصوص، أشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي، التي لا تزال تؤدي دوراً أساسياً في بيئة مليئة بالتحديات. وستنتهي الولاية الحالية للبعثة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وإني أدعو مجلس الأمن لتجديد تفويضه لنشر بعثة الاتحاد الأفريقي، وذلك رهناً بقرار من مجلس السلام والأمن الأفريقي. وأدعو

المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من الموارد الموثوقة وفي الوقت المناسب للبعثة. وستستمر الأمم المتحدة في تزويد مقر بعثة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأفريقي بالدعم المأذون به. وإنني أدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الفعال لبعثة الاتحاد الأفريقي. كما أود أن أعرب عن تقديري العميق للممثل الخاص السابق لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد نيكولاس بواكير، لاستكمال ولايته ناجحة.

٨٣ - إن الصومال بحاجة إلى توفير أمنها الخاص، ويجب أن تتطور مؤسساتها الأمنية إلى كيانات تتقن عملها. وهذا هو حجر الزاوية في استراتيجية تحقيق الاستقرار في الصومال التي تتمثل غايتها في ترسيخ سيادة القانون. إذ يشكل تدريب قوات أمن رفيعة المستوى عنصرا حاسما في تنفيذ اتفاق جيبوتي. وأشجع جميع الجهات المانحة على التنسيق الوثيق مع اللجنة الأمنية المشتركة ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في مواءمة مبادرات التدريب. وأحث بقوة جميع الشركاء على تعجيل النظر في توفير موارد كافية ومنتظمة تكفل سبل الحياة للمجندين المتدربين.

٨٤ - إنني قلق للغاية من الانخفاض الكبير في تمويل المساعدات الإنسانية في عام ٢٠٠٩ فضلا عن عوامل التأخير وعدم التوازن بين القطاعات. وبدون تمويل فوري من المانحين، لن تكون الأمم المتحدة وشركاؤها قادرين على الانتهاء من العمل المخطط له في عام ٢٠٠٩، وسوف تتأخر الأنشطة المتصلة بإنقاذ الأرواح في عام ٢٠١٠. وتسعى عملية النداء الموحد للصومال لتوفير ٧٠٠ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية في عام ٢٠١٠، مما يمثل خفضا بنسبة ١٧ في المائة في الاحتياجات بالمقارنة بعام ٢٠٠٩. وبدون هذه الأموال، لن تكون الأمم المتحدة قادرة على تلبية الاحتياجات العاجلة لنحو ٦,٣ ملايين صومالي، مما يمكن أن يثير تنقلات سكانية عبر الحدود.

٨٥ - لا أزال أشعر ببالغ القلق لأن المدنيين لا يزالون يتحملون وطأة النزاع. فلا يزال من الصعب على مقدمي المساعدة الإنسانية الشجعان العمل ومساعدة المحتاجين. وأود أن أذكّر جميع المحاربين باحترام أحكام القانون الإنساني الدولي والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين بلا قيود. ويجب علينا مساعدة الصوماليين على وضع حد للإفلات من العقاب وإقامة مؤسسات لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وإنني أرحب بإعلان الحكومة عزمها التصديق على اتفاقية حقوق الطفل، وأشجعها على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

٨٦ - لا ريب أن غياب فرص تحسين سبل العيش وتوليد الدخل قد ساهمت في انعدام الأمن. ويتعين على المجتمع الدولي دعم الصومال بقوة في جهودها من أجل التعافي من عقدين من الدمار من خلال توفير فرص العمل وتوليد الدخل. وإنني أشجع المجتمع الدولي على

النظر، في جملة أمور، في تقديم المساعدة المباشرة للحكومة الاتحادية الانتقالية لتمكينها من البدء في تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب. وتعمل الأمم المتحدة، جنباً إلى جنب مع شركائها، على تنظيم مؤتمر دولي لتلبية الاحتياجات الملحة للانتعاش والتنمية في البلد.

٨٧ - ولا يزال النهج التدريجي المؤلف من ثلاث مراحل الذي تتبعه الأمم المتحدة، على النحو المبين في تقرير المؤرخ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، صالحاً. ويستمر تخطيط "الأثر الخفيف" للأمم المتحدة، في وقت يحدث فيه تأثير بسبب الحالة الأمنية في مقديشو. وأتوقع أن يسهم مثل هذا الوجود بشكل كبير في تحقيق الاستقرار وتعزيز العملية السياسية، في حين أن وجودها في "صوماليلاند" و "بونتلاندا" سوف يسهم في طرح حلول للتحديات المحلية الأخرى. بما في ذلك عملية إرساء الديمقراطية ومكافحة القرصنة. وقد منحت حزمة الأمم المتحدة لتقديم الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي الأولوية لتنفيذ التدابير الأمنية المعززة في أعقاب الهجوم الانتحاري على مقر بعثة الاتحاد الأفريقي في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٨٨ - وهناك أيضاً حاجة إلى استمرار تقديم المساعدة لبعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية للتخفيف من تهديد مخلفات الحرب من المتفجرات وغيرها من الأجهزة المتفجرة على كل من الجنود والمدنيين. ولذلك فإنني أوصي باستمرار الاستراتيجية الحالية في عام ٢٠١٠، مع الأنشطة نفسها التي سبق أن طلبها مجلس الأمن. وسأبقي هذه الاستراتيجية قيد الاستعراض عن كثب، وأقترح تقديم تقرير إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠١٠.

٨٩ - وستنتهي الولاية الحالية لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وإنني أدعو مجلس الأمن إلى أن يأذن مجدداً بتنفيذ الأنشطة الصادر بها تكليف خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وسيعمل المكتب على مواصلة تقديم المساعي الحميدة والدعم السياسي للجهود المبذولة لإحلال السلام والاستقرار على نحو دائم في الصومال من خلال تنفيذ اتفاق جيبوتي، وعلى تعبئة الموارد والدعم من جانب المجتمع الدولي لتحقيق الانتعاش الفوري والتنمية الاقتصادية الطويلة الأجل في الصومال.

٩٠ - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري العميق لممثلي الخاص ومكتبه على التزامهما المستمر بالنهوض بالسلام والمصالحة في الصومال. وأود أيضاً أن أشيد بمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري وسائر المنظمات وموظفيها الذين يعملون في البلد في ظل ظروف مليئة بالتحديات. وأهيب بالصوماليين والدول الأعضاء مواصلة تقديم الدعم ومد يد التعاون بلا كلل لممثلي الخاص.